الانتخابات العراقية.. عربة تحمل المافيات إلى مصيرها المُخزي

د. ماجد السامرائي
كاتب عراقي

الانتخابات في العراق مسرحية هزيلة غير مُتقنة الأدوار تُعرض كل أربع سنوات على شعب العراق الجائع المظلوم، جُزئت وتفككت دورتها الأخيرة عام 2018 بعد عام على تولي أحد طواقم الكومبارس الهزيل المتورط بالتغطية على دماء ثوار تشرين عادل عبدالمهدي، ثم أطلّ على المسرح الأكثر قساوة على الجمهور مصطفى الكاظمي لأنه التقط من خلال مخزونه الصحافي المتواضع أكثر جزئيات الألم الجماعي دماء الشباب ووظفها بمقاطع إنشائية لصالح مجيئه واستمراره برئاسة الوزارة وطموحه في تجديد دوره بفعاليات يعتقد أنها ذات جاذبية لكنها مؤلمة.

سبب فجاجة هذه المسرحية وتفاهتها ليس أبطالها ومئات الممثلين الثانويين الأجراء من الكومبارس بل كذب صنّاعها ومنتجيها، المُخرج الأول الأميركي ومخرجها الثاني ومُنتجها الإيراني خامنئي. لا تنفع تبريرات المخرج الأول ولا تُقنع الجمهور العراقي، كان بيده أن يتفرد وألا يُشرك المراقب المتربّص الإيراني، تلك علامة فشل سُجّلت تاريخياً دحرجت الأميركي إلى وادي المبتدئين في السياسة الدولية.

البعض يعتقد خطأ أن تراكم الألم الجماعي العراقي الذي تعاظم خلال عشرين عاماً وأدى إلى موجات متلاحقة من الإحباط قد أبعد أيّ أمل بإزاحة الطبقة السياسية بعد تحصنها بالميليشيات المسلحة

يعتقد البعض خطأ أن تراكم الألم الجماعي العراقي الذي تعاظم خلال قرابة العشرين عاماً وأدى إلى موجات متلاحقة من الإحباط قد أبعد أيّ أمل بإزاحة الطبقة السياسية عن السلطة بعد تحصنها بالميليشيات المسلحة وبوجود ظهير جار موصوف بالاقتدار على صناعة مؤامرات الدم لدرجة أن كثر ممن يشاهدون خارطة التفكك والألم العراقي يصلون إلى نتيجة التسليم بمقدّرات من يدير اللعبة في العراق.

هناك مفردات يومية كثيرة صادمة تُعزّز حالة الإحباط وترى بضرورة التسليم للواقع الحالي لكي لا تضاف مآسٍ جديدة، أهم المفردات هي أن المُدبِّر السياسي الإيراني، رغم تراجع كذبة الغطاء المذهبي الشيعي ومفردات طقوسه التي وصلت حدّ الثمالة وفشلها، يجدها ما زالت شغّالة في اليوميات، مثلاً كأن تُرفع قبل أيام راية حجمها عشرات الأمتار في سماء مدينة تكريت كتب عليها "يا حسين" خلال أيام عاشوراء وسط التكبيرات المعروفة لإيصال إيقاعها إلى أسماع المواطنين التكارتة مع أن حقيقة أصولهم في النسب يعود أغلبها إلى أهل البيت وليس هؤلاء الغرباء.

مثال آخر يضيف فقرة أخرى للإحباط الشعبي من خلال تكثيف فعاليات الفصائل المسلحة في الفعالية الانتخابية في العاشر من أكتوبر المقبل، بارتداء بعض وجوه تلك الفصائل اللباس المدني وعرض أسمائهم في قوائم انتخابية بعناوين يعتقدون أنها جذّابة للإيحاء بأنهم دخلوا ساحة المنافسة تحت شعارات ذات الحركات الولائية لإيران. برسالة مفادها "إننا قادمون بالثوب السياسي والعسكري المزدوج" في تحدّ صارخ للدستور المانع للفصائل المسلحة من دخول المنافسة الانتخابية.

مثال عام آخر تعيشه الأسر العراقية هذه الأيام وكذلك أبناؤها الشباب بعد انسداد آفاق الرحيل عبر قوارب الموت، في انخراطهم الإجباري داخل الحشد أو خارجه، تحت ما تسمى فصائل المقاومة، ليس إيماناً بل من أجل الراتب المتواضع لسد رمق أطفالهم وأهلهم، وهو تبرير إنساني مشروع بسبب مخطط إغلاق الأبواب وحصر العراق تحت حالة الانهيار الاقتصادي رغم موارده الضخمة من النفط. هذه الصورة الوهمية من عشرات الآلوف من منتسبي تلك الفصائل ستتبخّر ساعة الصفر، عند رحيل طبقة الفساد والفشل.

أمثلة قاتمة أخرى قد تدفع المتلقي العراقي البسيط إلى التسليم بقبول الحالة المأساوية التي يديرها نظام طهران من خلال النظام السياسي القائم وتضييق حالة الأمل بل استبعادها وهذا هو الهدف السيكولوجي الجماعي الذي اشتغلت عليه إيران خلال السنوات التسع عشرة الماضية، رغم ذلك لم تنجح، ثورة الشباب وسط العراق وجنوبه الرافضة لاحتلال نظام خامنئي للعراق.

المظاهر المُحبطة بالمعنى السياسي البسيط ليست غريبة الحصول، بل إنها في أدنى درجات النجاح في التطبيق، ذلك أن الاحتلال الإيراني للعراق ببساطة مشروع حديث مُركّب بين الأيديولوجيا الدينية والأدوات الميليشياوية المسلحة. كان على النظام الإيراني إحداث الكثير من التفكيك الاجتماعي، الذي لم يكن له وجود في العراق قبل عام 2003، لتسهيل المرحلة الثانية لأول تجربة طبّقتها طهران في العالم العربي ونجحت فيها بعد عام 1979، هي تجربة حزب الله في لبنان، بسبب أن ظروف الحرب الأهلية 1975 – 1990 قد أنتجت ما سمّي بالبندقية المأجورة للميليشيات المسلحة وكان صراع الفصائل الفلسطينية أحد مظاهرها.

لكن وضع العراق وفق العلم الأنثروبولوجي لم يؤشر إلى صراعات إثنية وعرقية رغم التنوع الطائفي والعرقي فيه. المشكلات سياسية تتعلق بإدارة السلطة السياسية، مشكلة الأكراد تتعلق بحقوقهم القومية الأساسية تحت عنوان "حق تقرير المصير". لكن عام 1970 شهد قيام بيان مارس الذي اعترفت بموجبه حكومة بغداد بحق الأكراد في قيام الحكم الذاتي، حصلت خطوات مهمة في الاعتراف بالقومية الكردية والتمثيل السياسي، لكن الخلافات اللاحقة تعلقت بقصة عائدية مدينة كركوك الغنية بالنفط وكذلك مناطق سنجار وهي مازالت قائمة رغم الاتفاق الكردي – الشيعي الاستراتيجي المدوّن بالدستور على تقاسم السلطة في العراق.

النظام السياسي القائم في العراق هو أداة ذات طبيعة أيديولوجية تابعة لنظام طهران، رغم وجود عبارات فضفاضة بالدستور، تفننت سياسات حكوماته الحزبية الطائفية وتطبيقاتها منذ عام 2005 في أساليب نهب ثروات البلد وأمواله التي قاربت 900 مليار دولار، وتحويلها إلى جيوب المافيات الحزبية مع احتفاظ طهران بالسيطرة على موارده وتعطيل شامل لحركة التنمية فيه، ومنع الحياة عن القطاع الخاص بعد غلق معامله وسرقتها وبذلك غلق الأبواب أمام الشباب للعمل إلا بوابة رواتب الحكومة المنهكة.

المؤشر الواقعي وليس النظري هو فقدان هذا النظام للقاعدة الشعبية، كان مؤشر انتخابات 2018 ذهاب أقل من 18 في المئة من الناخبين إلى صناديق الاقتراع التي أصبحت ما بين محروقة أو مزوّرة، لكن هناك من يقول حتى لو تدنت النسبة إلى أقل من ذلك بكثير سيتم تمرير الانتخابات لوجود رغبة دولية أوروبية وأميركية على ذلك.

هناك اعتقاد اشتغلت عليه قيادات الأحزاب وبوحي من المشرفين الإيرانيين يعمل على استثمار الحالة النفسية للجمهور العراقي المنتفض عن طريق استقدام بعض أسماء الناشطين في قوائم التنافس الانتخابي بعد تخليهم عن رفاقهم من جهة، وقيام ما سمّي بمعارضة سياسية داخلية تطالب بمقاطعة الانتخابات من جهة أخرى، رغم عدم شكوكنا بنيات أصحابها، لخلق لعبة التوازن، لكنها لعبة فاشلة.

تكتيكياً وتعبوياً هل يمكن وقف عجلات مرور انتخابات أكتوبر المقبلة بعد ضبط عرباتها المتهالكة برعاية دولية وإقليمية، ينفّذ واحدة من صفحاتها الكاظمي على أمل التجديد له بعد الانتخابات؟ الجواب: الشعارات الشعبية الوطنية لن توقف دوران عجلة ناقلة الموتى والهرمين والفاسدين والقتلة، لكن في السياسة لا توجد مطلقات، قد تحصل مفاجآت لوجستية أمنية وحتى تنظيمية في ظل عدم نزاهة الانتخابات.

وفق قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 2576 للإشراف على نزاهة الانتخابات سيتم توزيع 80 مراقباً دولياً في أنحاء مختلفة من العراق بصلاحيات كبيرة ينتهي إليهم الحكم على سير العملية الانتخابية فيما لو كانت مطابقة للمعايير الدولية أم لا، وتقارير هذه البعثة سترفع مباشرة إلى مجلس الأمن وليس إلى بعثة الأمم (يونامي) قد يقود إذا ما أرادت قوى النفوذ الكبرى إلى عدم الاعتراف بهذه الانتخابات وإعادة العراق إلى طائلة البند السابع أو صدور قرار من مجلس الأمن بتشكيل حكومة طوارئ وإلغاء العملية السياسية الحالية.

سمعت أخيراً عبر اليوتيوب نشيداً عراقياً مؤثراً أطلقه شاب من شباب ثورة أكتوبر اسمه تقي الحسناوي في تجمع شباب جامعة النجف العراقية تحت عنوان "العاشق المتمرد" يلخص حتمية نجاح ثورة العراق الجديدة:

أتظن أنك بعدما أحرقتني
ورقصت كالشيطان فوق رفاتي..
وتركتني للذاريات تذّرني
كُحلاً لعين الشمس في الفلوات
أتظن أنك قد طمست هويتي
ومحوت تاريخي ومعتقداتي
عبثاً تحاول، لا فناء لثائر
أنا كالقيامة ذات يوم آتٍ..

هذا النشيد الذي أعادنا إلى ذكريات نشيد "الله أكبر" المصري حين قاوم الشعب المصري الاحتلال الثلاثي عام 1956.

ثقتنا أن شباب جيل الثورة العراقية الجديدة سينتصر حتماً.

لا حرب جديدة في ليبيا وإن تأجلت الانتخابات

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

هناك شعور عام لدى أغلب الليبيين أن المهندس عبدالحميد الدبيبة رئيس حكومة الوحدة الوطنية بات يتمدد بقوة، وينفذ برنامجه الخاص به لا البرنامج المتفق عليه في ملتقى الحوار السياسي أو المطروح على البرلمان لنيل ثقته في مارس الماضي، وهو يمتلك الأدوات لتحقيق أهدافه، لديه حلفاء على الأرض وجناح مؤثر في ملتقى الحوار، ودعم كامل من تركيا الحاضرة بقواتها وسلاحها في غرب البلاد، وشبكة فاعلين أساسيين في مراكز القرار وصلت إلى حدّ اختراق المجلس الرئاسي والسيطرة على توجهاته، ومستشارون يسعون بقوة لتوجيه بوصلة السنوات القادمة لفائدته، حتى أغاني التمجيد لشخصه بدأت في الظهور سواء من إنتاج وزارة الثقافة والتنمية المعرفية أو إنتاج القنوات التلفزيونية المرتبطة بمنظومتي الأسرة واللوبيات.

يسعى الدبيبة لإقناع قوى إقليمية ودولية بضرورة التمديد لحكومته، وقد طرح ذلك في لقاءات رسمية مع العديد من الشخصيات من بينها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون والرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وتبدو لندن أكثر العواصم يقينا بأن الانتخابات في ليبيا ستتأخر عن موعدها المقرر. كذلك بات الإيطاليون شبه متأكدين من الأمر. أما الأميركيون فيتجهون إلى الدفع نحو الاكتفاء بتنظيم انتخابات برلمانية في الرابع والعشرين من ديسمبر وتأجيل الرئاسيات إلى وقت آخر قد يكون سبتمبر 2022، وبعض التسريبات تقول إنهم أبلغوا حلفاءهم الأوروبيين بذلك.

لا عودة إلى الحرب بين شرق ليبيا وغربها ولكن الحرب قد تكون في غرب ليبيا بين الميليشيات المتنافسة وقد يتم الدفع إليها لتأجيل الانتخابات فعليا بدعوى غياب الاستقرار الأمني

الدبيبة وفريقه يعملون على الاستمرار في الحكم لسنوات قادمة، وهذا الأمر لم يعد خافيا، فهناك مساع فعلية للتحكم في مسارات الأحداث وآلياتها كالدبلوماسية والإعلام والأموال الطائلة المرصودة، لا أحد يستطيع أن ينكر لهذا الواقع، والكثير من الأطراف الليبية تراهن على استمرار الوضع على ما هو عليه، وتعتبره أفضل بكثير من أيّ مغامرة لتنظيم انتخابات قد تعيد تقسيم البلاد بشكل يمكن أن يكون عنيفا أكثر مما سبق.

الإخوان والدائرون في فلكهم يعتبرون أنّ لا نجاح للانتخابات من دون دستور، ولا قبول بنتائج لا تكون في صالحهم، ولا موافقة على أن يترشح من يضعونهم في خانة الأعداء للاستحقاق، وهم يمتلكون الآليات لإعادة البلاد إلى مربع العنف: ميليشيات وجماعات مسلحة وجحافل مرتزقة وتحالف ميداني معلن مع تركيا. إلى جانب تأثير واضح في الشأن السياسي من خلال التغلغل في مفاصل الدولة وامتلاكهم إمكانيات إعلامية مؤثرة في الداخل والخارج، وقدرة على المناورة والخداع والتلاعب بالمفردات وفبركة المعطيات. بإمكان الإخوان إشعال الحرب ثم التظاهر بأنهم ضحايا، ولديهم المال الوافر الذي يخصصونه للتعاقد مع شركات العلاقات العامة لكسب الرأي العام الغربي ولا سيما الأميركي. في العام 2014 انقلبوا على نتائج الانتخابات التي لم تكن في صالحهم ودفعوا نحو حرب أهلية مدمرة استفادوا منها عندما تمت إعادة تدويرهم في مؤتمر الصخيرات ليعودوا إلى صدارة الحكم من بوابة مجلس الدولة الذي لا يزال إلى اليوم عقبة في وجه الحل السياسي بالبلاد.

الجيش والبرلمان ومناصروهما، يعتبرون أن لا نجاح لانتخابات تنتظم في ظل فوضى الميليشيات في غرب البلاد، وتحت راية من يطلقون عليه اسم المحتل التركي، وهم يعتقدون أن قوة السلاح ستؤثر على نوايا الترشح أولا، ولاسيما في مدن يهيمن عليها الرأي الواحد، ثم على إرادة الناخبين، وقد تفرض تزويرا على نتائج الصندوق، وليس من المستبعد أن تدفع إلى الحرب من جديد تماهيا مع منظومة "فجر ليبيا" في صيف 2014 والتي كان هدفها الأول الانقلاب على نتائج الانتخابات.

لكن بالمقابل، الإخوان وحلفاؤهم، يناورون علنا من أجل تأجيل الانتخابات، ويعلنون ذلك أمام بعثة الأمم المتحدة، ويرفضون التوصل إلى القاعدة الدستورية المرتجاة، ومنهم من هدد بالحرب وبتقسيم البلاد في حال فاز المحسوبون على الجيش أو على النظام السابق، وهم يطرحون تأجيل الرئاسيات على الأقل إلى حين فرض دستور يعتقدون أنه سيضمن لهم موقعا في سدة الحكم، ويمنع أيّ رئيس قادم من التحكم في مصيرهم حتى لو كان خليفة حفتر أو سيف الإسلام القذافي شخصيا.

وعلى طرف النقيض، يصرّ البرلمان وقيادة الجيش والقوى الوطنية وأنصار النظام السابق على تنظيم الانتخابات في موعدها، رغم أنهم يدركون أن الأمر بات في غاية الصعوبة. هم يهدفون بذلك إلى توريط الأمم المتحدة والمتداخلين الإقليميين والدوليين، ويحاولون إثبات حقيقة طالما عملوا على إقناع العالم بها، وهي أن لا الإسلام السياسي بمختلف تفرعاته ولا الميليشيات ولا أصحاب النفوذ الإقليمي في طرابلس يرغبون في تحقيق أهداف خارطة الطريق ومنها تنظيم الاستحقاق الانتخابي. وقد التحق بهم طرف آخر هو في الأصل خليط من كل هؤلاء يتصدّره رئيس الحكومة عبدالحميد الدبيبة الطامح إلى الاستمرار في منصبه لسنوات أخرى.

المشكلة الحقيقية في ليبيا أن هناك ثروة تثير الأطماع داخليا وخارجيا، وهناك مال سائب يعلّم السرقة حتى لمن يدّعون أنهم عنوان النزاهة ونظافة اليد، وهناك مظاهر بذخ وترف غير مسبوقة ولاسيما في غرب البلاد تأتي نتيجة لاتساع ظاهرة الفساد ونهب المال العام وسيطرة السلاح على دوائر القرار المالي والاقتصادي، وهناك طبقة واسعة من المتنفذين مرتبطة بالفاعلين الأصليين في طرفي النزاع تهيمن على الأسواق وتجارة العملة والاعتمادات المصرفية، وهناك توافقات ضمنية على تقاسم الثروة والسلطة خلال المرحلة القادمة على أن يبقى كل طرف في موقعه. لا أحد يريد الديمقراطية في ليبيا، وحتى المجتمع الدولي بات يراجع مواقفه بعد واقعة الخامس عشر من أغسطس في أفغانستان.

يدرك الدبيبة أن وجود القوات التركية ومرتزقتها في غرب البلاد يمنع الجيش المسيطر على الشرق والجنوب من دخول مغامرة جديدة نحو طرابلس، ويدرك حفتر أن سيطرة قواته على منابع الثروة تمنحه ورقة الاستمرار كرقم صعب في المعادلة العسكرية والسياسية، ويتفق الروس والأتراك على ذلك، ويلعب كل منهما أوراقه لإبقاء الوضع على ما هو عليه. لا مشكلة في تنظيم انتخابات برلمانية سواء في الرابع والعشرين من ديسمبر 2021 أو الرابع والعشرين من يناير 2022 ، ولكن من الأفضل أن تبقى التوازنات على ما هي عليه إلى حين حدوث شيء ما.

لا عودة إلى الحرب بين شرق ليبيا وغربها، ولكن الحرب قد تكون في غرب ليبيا بين الميليشيات المتنافسة، وقد يتم الدفع إليها لتأجيل الانتخابات فعليا بدعوى غياب الاستقرار الأمني، ولأمر آخر هو أن يحسم المجتمع الدولي موقفه من الجماعات المسلحة ويتدخل للجمها نهائيا وجمع السلاح المنفلت. بعض المؤشرات تقول إن هناك رهانا على توحيد المؤسسة العسكرية في ربيع 2022، وإن حفتر لا يمانع في دمج ميليشيات رئيسية في الجيش والمؤسسات الأمنية. أمراء الحرب المسيّسون وآخرهم صلاح بادي باتوا يهيئون المجال لذلك.

لن يسحب مجلس النواب ثقته من حكومة الدبيبة، والمؤتمر الدولي القادم سيجمع كل الأطراف على طاولة واحدة. سيتم الاتفاق على استمرار المرحلة الانتقالية بعض الوقت، وستتكرس الزعامات الحالية ولاسيما الدبيبة في الغرب وحفتر في الشرق، وهما قد دشنا بالفعل حملة علاقات عامة في الأوساط الاجتماعية والثقافية وحتى الرياضية. وعندما تأتي اللحظة المناسبة سيسعيان إلى تقاسم الحكم وفق المحاصصة الإقليمية سواء من خلال الانتخابات أو من خارجها. أما الشعب فعليه أن يتحمل وينتظر.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk